الفصل الرابع

الخاتمة:التحديات الحالية والمستقبلية في بلدان الخليج العربية

صحيح أن ما تقدمه بلدان الخليج من برامج خدمات عامة ورعاية اجتماعية يعد أفضل بكثير من الدول وخاصة الدول المجاورة . ومع أن هذه البرامج والرعاية جعلت مواطني بلدان الخليج العربية، يأكلون ويسكنون ويلبسون ويتعلمون بشكل أفضل، ويستهلكون أحدث السلع وأغلاها، ووفرت لهم الحرية اللازمة للانفتاح على العالم، إلا أن المرء يتساءل : هل كفاءة برامج الخدمات ورقي الرعاية الاجتماعية، في إطار قدرة التنظيمات الحديثة التي أنشأتها هذه البلدان، لتنسيق البناء التحتي الذي مكنها من الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة، كافيان لتمكين هذه البلدان من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه البلدان في ظل المتغيرات الدولية الحالية؟

في واقع الأمر لا يوجد ما يدل على أن السياسات التنموية التي اتبعتها بلدان الخليج العربية قد أوجد منها منفردة أو مجتمعة في الوقت الحاضر قوة من حيث الضخامة السكانية والمساحية، أو الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بحيث تكون قادرة على الاعتماد على نفسها مكتفية ذاتياً، أو تكون في منعة من التأثيرات السلبية المتساقطة عليها من خارج حدودها. وهذه التأثيرات السلبية يمكن أن تأتي من النظام الدولي، أو النظام الإقليمي (الذي يضم دولاً غير عربية وبخاصة دول الجوار).

ويمكن إجمال التحديات المتوقعة فيما يأتي :

أولاً: التحديات الخارجية :

(1) <u>تحديات اقتصادية</u> :

أهم التحديات الاقتصادية على الإطلاق هو المزيد من اختلال شروط التبادل التجاري بين بلدان الخليج العربية والعالم الخارجي، وبخاص البلاد الرأسمالية المتقدمة. فكل المؤشرات المستقبلية تفيد أن أسعار الم الخام، وحتى السلع الصناعية التقليدية، تتجه إلى الانخفاض. بينما أسعار الخدمات الفنية ونتاج التكنولوجيات المتقدمة تتجه إلى الارتفاع. وبلدان

الخليج العربية منتجة ومصدرة للمواد الخام أساساً. فإذا أضفنا إلى ذلك أن أغلبية هذه الأقطار هي أيضاً مستوردة للغذاء، وأن قيمة هذا الاستيراد في تصاعد مستمر ، فإن حجم الاختلال في علاقات بلدان الخليج الاقتصادية مع الخارج سيكون في تزايد مستمر. ويؤدي ذلك كما هو واقع بالفعل تضاؤل أرصدتها النفطية والمواد الخام الأخرى. ويفاقم من هذا الاختلال استمرار استيراد السلاح بأسعار باهظة، في منطقة تتصف بكثافة اقتناء السلاح واستهلاكه.

وتعد بلدان الخليج العربية من أكثر البلدان تعرضاً للتأثيرات السلبية للنظامين الإقليمي والعربي، في المجال الاقتصادي. فلأن معظم هذه الأقطار تجاور أقطاراً أكبر سكانياً، وأقوى عسكرياً وأفقر اقتصادياً، فإن الطمع في مواردها الاقتصادية أو التنافس على مساعداتها المالية أو أسواق العمل فيها، قد وصل حدوداً ابتزازية.

(2) **تحديات جيو - سياسية :**

التأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولي في المجال الجيو - سياسي، يمكن مشاهدتها في الجهود الرامية إلى فرض المزيد من الهيمنة الأجنبية على بلدان الخليج العربية . وقد أخذت هذه الهيمنة عدة أشكال من أهمها: منح قواعد وتسهيلات عسكرية، والدخول في صفقات واتفاقات إقليمية ودولية لا ترغبها أصلاً، أو انتقال صناعة القرار الوطني، حتى في بعض الشؤون الداخلية، إلى أيد أجنبية. كما توسعت الهيمنة السياسية للدول العظمى من خلال الابتزاز بالنسبة إلى بلدان الخليج العربية. ففي غياب نظام أمن خليجي قوي ، فإن بلدان الخليج العربية يسيطر عليها الخوف الشديد وتشعر هذه البلدان بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجماً والأقل يسراً، مما جعلها تسعى للحماية المباشرة أو غير المباشرة من إحدى القوى العظمى. ومن المؤكد أن على هذه البلدان ربما تكون قد دفعت ثمناً سياسياً واقتصادياً يتناسب وحجم الحماية المقدمة.

والتحديات الجيو – سياسية المحتملة من النظام الإقليمي في المستقبل المنظور ستأتي أساسا من إيران. والتحدي الإقليمي الإيراني سوف يأخذ شكل الهيمنة السياسية – الايديولوجية على البحرين، والابتزاز الاقتصادي لبقية أقطار الخليج، إما في شكل مساعدات (إتاوات)، أو بفتح أبوابها للعمالة والبضائع الإيرانية. والتحدي الإقليمي التركي محتمل جيو– سياسيا إذا تفاقمت أوضاع العراق.

(3) **التحديات التكنولوجية – الاتصالية – الثقافية :**

هذا النوع من التحديات ذو تأثير بعيد المدى، وإن كان بعضه غير محسوس مباشرة. وهو يتجاوز التداعيات الاقتصادية – السياسية للفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم المتقدم، وهي تداعيات من شأنها تكريس تبعيتهم واختلال تعاملهم السياسي – الاقتصادي مع الخارج. الجانب الآخر غير المحسوس في هذا التحدي التكنولوجي، هو الجانب الاتصالي منه. ونقصد بذلك شبكات الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية والقادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الإعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كل عائلة عربية. ومرة أخرى، في غياب مشروعات حضارية وطنية، وفي غياب حرية الإبداع والتعبير والتنظيم، فإن المواطن الخليجي سيكون مهيأ لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد إعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت جيدة الإنتاج والإخراج. وسيغذي هذا التهيؤ ويدعمه، توافر هوائيات الاستقبال وفضائيات الإرسال المتقدمة التي يستطيع الأفراد الحصول عليها بسهولة ويسر.

كما أن انتشار أجهزة الفيديو، وانخفاض أسعارها، يجعلان المواطن الخليجي نهبا لانساق اتصالية وثقافية أجنبية، تعوضه عن هزال أو تفاهة أو جفاف ما تقدمه أجهز الإعلام الوطنية. ولكن التأثير الأبعد مدى هو تحلل الثقافة العربية، وإضعاف الهوية والانتماء، ونمو عادات وأنماط استهلاكية تكرس التبعية للخارج على كل المستويات.

(4) **التحديات البشرية – الثقافية :**

تتمثل هذه أساسا في الهجرات غير العربية طلبا للعمل، في منطقة الخليج. مما سوف يعرض بلدان الخليج العربية إلى خطر عدم الاستقرار بسبب الأعداد المتزايدة من العمالة الآسيوية على أراضيها واستمرار تواجدها، ونشأة جيل ثان من أبناء هذه العمالة في تلك الأقطار. وتأتي معظم هذه العمالة من شبه القارة الهندية. ولما كانت أقطار الخليج مخلخلة سكانيا، وليس لديها سياسة سكانية واضحة لإدماج هؤلاء الوافدين الآسيويين وتعريبهم، ولأن هذه العمالة الآسيوية تتطور بالتدريج لتكون عماد النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فإن عروبة الخليج بشريا وثقافيا ستغدو مهددة بوجود هذه الجالية الكبيرة غير المندمجة وطنيا. والوضع، هنا، يشبه في كثير من الوجوه تجربة سنغافورة، التي كانت جزءا من ماليزيا. وبكثرة الوافدين الصينيين والهنود إليها في أواخر القرن الماضي، أصبحوا في منتصف هذا القرن من الضخامة والتركز الجغرافي والتمركز الاقتصادي، بحيث بدأوا يطالبون بحقوقهم المدنية، ثم السياسية، وتصاعدت مطالباتهم إلى أن وصلت إلى حق تقرير المصير، ثم الاستقلال السياسي بمنطقة سنغافورة، التي انفصلت عن بقية ماليزيا في الستينات. وفي المستقبل المنظور، سيكون الجيل الثالث من العمالة الآسيوية قد تضخم سكانيا وتجذر اقتصاديا. ولأن هؤلاء الوافدين يأتون أساسا من شبه القارة الهندية، القريبة من منطقة الخليج، والمرشحة للبزوغ كإحدى القوى العظمى اقتصاديا وعسكريا في القرن المقبل، فإن الخطر يصبح مؤكدا. وأكثر الأقطار المرشحة لمثل هذا الخطر هي الإمارات العربية المتحدة التي تشهد أيضا هجرة إيرانية مستمرة، وبخاصة في إمارة دبي القريبة جدا من الشواطئ الإيرانية.

ثانيا:التحديات الداخلية :

إن حجم التحديات الداخلية في كل بلد خليجي سيتزايد. وستكون مصادر هذا التحدي متعددة. فبعضها ردات فعل داخلية لعجز النخب الحاكمة عن مجابهة

التحديات الخارجية، مثل تآكل السيادة والاستقلال، وازدياد الهيمنة الأجنبية، والتهديدات أو الهزائم الخارجية، أو الضغوط الاقتصادية من النظام الرأسمالي العالمي. ولكن مجموعة أخرى من مصادر التحدي ستكون داخلية بحتة، أي نتيجة التفاعلات والتطورات داخل كل بلد خليجي.

(2) **التحدي الاثني – للأقليات:**

رغم أن بلدان الخليج العربية، تعد من أكثر مناطق العالم تجانسا من الناحية الاثنية، إلا أن فيه كما رأينا في فصل سابق، أقطارا تزيد فيها درجة التنوع الاثني – عرقيا أو دينيا أو طائفيا أو ثقافيا – لغويا. وفي ظروف التراجع الاقتصادي وغياب الديموقراطية والعدالة التوزيعية مع كثافة الاتصال والتواصل محليا وعالميا، تنمو نزعات القلق والتمرد بين أبناء هذه الأقليات متركزين جغرافيا في منطقة واحدة متاخمة لدولة أخرى، بخاصة غير عربية، وأهم الصراعات الداخلية الممتدة في بلدان الخليج منذ ميلادها كان هذا التحدى الاثني هو مصدرها الرئيس. والتحديات الاثنية في جوهرها، تبدأ بالمطالبة بقسط عادل من الثروة والسلطة وحقوق المواطنة المتساوية في أوطانها، ولكن التلكؤ في الاستجابة أو التعاطف مع هذه المطالب، يؤدي إلى تصعيد النزاعات الانفصالية بين أبنائها، بخاصة إذا ما وجدت دعما أو تشجيعا من قوى أجنبية. والتحدي الاثني هو أحد المداخل السهلة للاختراق الأجنبي لبنية المجتمع وبلدان الخليج العربية.

(3) **تحدي الصراعات الطبقية :**

في بلدان الخليج العربية، فإن الصراعات الطبقية سيكون لها محوران: الأول: صراع بين طبقة عاملة وافدة وبين طبقة عليا وطنية. والثاني: صراع بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الحاكمة. الصراع الأول أسبابه وديناميات معروفة، وقد ألمحنا إلى معظمها سلفا. فالعمالة الأجنبية، وبخاصة من شبه القارة الهندية، هي الأكثر تهيؤا للتنظيم والحركة، لا بسبب التقاليد النقابية في الموطن الأصلي فقط، ولكن بسبب قوة الدولة

الأم أيضا. والجدير بالذكر هنا، أنه مع الجيل الثاني من أبناء هذه العمالة في المهجر، وتأكيدا مع الجيل الثالث، يصبح الأساس المرجعي في الحرمان النسبي، هو حالهم في المهجر موازنا بالوطنيين من أبناء هذه البلد الخليجي أو ذاك، لا ما عليه الحال في الوطن الأصلي. فالتفاوت الشاسع في الأجور عن العمل نفسه بين ابن الوافد وابن البلد، لن يكون مقبولا كما كان الحال في جيل سابق. وهذا الصراع الطبقي يزكيه ويعمقه الصراع الاثني - الثقافي. ونتوقع أن يبدأ هذا الصراع سلميا، ثم يتحول تدريجيا إلى صراع غير سلمي (في صورة تخريب وشغب أو تظاهرات غاضبة). أما الصراع بين الطبقة الوسطى الجديدة (أصحاب التعليم العالي والمهن الحديثة) والطبقة الحاكمة، فسيكون موضوعه هو توزيع الثروة والسلطة. ففي مرحلة التوسع الاقتصادي والرواج النفطي، كان يمكن رشوة أفراد هذه الطبقة أو اغراؤهم بالمناصب الإدارية العليا في مؤسسات الدولة، وبالمرتبات المجزية، وبالامتيازات المادية الأخرى (تثمين الأراضي والمنح والقروض السهلة، وما إلى ذلك). ولكن مع التراجع الاقتصادي الذي تعيشه هذه البلدان في الوقت الحاضر ومتوقع استمراره في المدى المنظور، ستقل الإمكانية النسبية والمطلقة لهذه الآليات الإغرائية. فمن ناحية تناقصت إمكانات الدولة، ومن ناحية أخرى تباطأ معدل إنشاء المؤسسات الجديدة وبالتالي الفرص القيادية المتاحة، ومن ناحية ثالثة يتضخم عدد أفراد الجيل الثاني والثالث من أبناء هذه الطبقة، ومن ناحية رابعة تتناقص الشواغر في المناصب الإدارية العليا لأن من شغلوها في بداية التسعينات كانوا في ريعان الشباب، وأمامهم على الأقل عقدان إلى أن يتقاعدوا. ولكن أهم من ذلك أن الطبقة الوسطى الجديدة في البلدان الخليجية العربية، حتى لو أمكن تقديم المغريات المادية لها، لن تقنع بذلك كهبة من الحاكم أو الدولة، ولكنها ستنظر إليها كحق. ومن المؤكد أن مطالباتها بالرقابة على الأموال العامة وطرق إنفاقها وتخصيصها ستزداد كلما قلت، أو تجمدت، قاعدة الموارد الوطنية. ومن المؤكد أيضا أنها

ستطالب بحق المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. وسيوجد ذلك توترا وصراعا في طبقات حاكمة لم تتعود، ولا هي مهيأة لقبول هذه المطالبات بسهولة. وبسبب التركيبة الاجتماعية في الأقطار الخليجية، فقد تستعين الطبقة الحاكمة بالتكوينات القبلية أو الطائفية، إما لقهر الطبقة الوسطى أو لشق صفوفها. وتاليا يمكن أن يكون الصراع متعدد المستويات، عموديا وأفقيا.

(4) **تحدي الحركات الدينية المتطرفة:**

المقصود بهذا التحدي هو زيادة وانتشار الحركات الأصولية الدينية "المتطرفة". ورغم أن صفة "التطرف" مسألة نسبية، إلا أننا نستعملها هنا، لأن الأدبيات الشائعة ووسائل الإعلام الرسمية درجة على نعتها بهذه الصفة. والمنطلق الايديولوجي لهذه الحركات يشكك في أساس البلدان الخليجية القائمة بداية، ومن ثم شرعيتها وأحقيتها في البقاء والاستمرار. وأهم من ذلك، أن هذه الحركات مهيأة لاستخدام العنف في مواجهاتها مع الدولة، إما دفاعا عن نفسها وإما سعيا لإقامة "الدول الإسلامية"، أو "نظام حكم إسلامي". وقد قويت هذه الحركات في معظم بلدان الخليج العربية طوال العقدين السابقين، لأسباب عديدة أشرنا إلى معظمها في موضع سابق. ومن المؤكد في ظروف هذا الإهتراء والاختراق والتراجع، التي بدأت ترشح في بلدان الخليج ، أن يستمر تصاعد هذه الحركات. وفي ظل محاصرة بلدان الخليج للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، والتضييق على دعاتها وتنظيماتها، ستظل الساحة شبه خالية أمام الحركات الدينية المتطرفة وسيملأ فكرها وتنظيماتها الفراغ القائم.

(5) **غياب المشاركة السياسية :**

معظم التحديات المذكور أعلاه، إن لم يكن كلها، وما يتولد عنها من توترات وصراعات، يمكن احتواؤها أو إدارتها سلميا، بوجود مشاركة سياسية

متكافئة لأهم التكوينات الاجتماعية (الطبقية والاثنية والقبلية). ولكن هذا المشهد يفترض غياب المشاركة السياسية، فوجودها ينقلنا إلى مشهد آخر.

كذلك يمكن احتواء هذه الصراعات في وجود دولة قوية، حتى في غياب المشاركة السياسية، مثلما هو الحال في الدول ذات الأنظمة الشمولية أو السلطوية القوية. والدولة القوية، بهذا المعنى، هي تلك التي تمتلك قياداتها وجهازها القدرة والكفاءة على إشباع الحاجات الأساسية، وحفظ الأمن والنظام داخليا، والدفاع عن حدود الدولة خارجيا. ومثل هذه الدولة لم توجد بين بلدان الخليج.

إن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام، واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الأخرى. وتصبح الدولة ورموزها السيادية بالتالي مستباحة لتحديات جماعات القوة داخليا، ولدول الجوار أو أي أطراف أخرى خارجيا.

في غياب الشرعية، تلجأ قيادة الدولة الريعية إلى استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها. ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة، خصوصا إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولة الاختراق أو الهيمنة الأجنبية. هنا تبدأ جماعة إثر أخرى في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها. ويمكن لهذا العنف المضاد أن يأخذ أشكالا متعددة، منها حرب العصابات المنظمة، وتخريب المنشآت والمرافق العامة، والشغب الجماهيري العشوائي، وعمليات الإرهاب الانتقائية مثل التفجيرات المفخخة، وما إلى ذلك.

وخلاصة القول، إن الدولة الريعية ومؤسساتها التضامنية كما تجسدها تجربة بلدان الخليج العربية وما أدت إليه من أزمة بنائية تتمثل في الركود الاقتصادي والاجتماعي والحضاري التي تعيشها هذه الأيام، يكمن في الحقيقة أن تجربة الأسر الحاكمة في دول الخليج العربية أدت إلى الدخول في نفق لا ترى نهايته، بسبب هيمنة البيروقراطية المركزية على الاقتصاد والمجتمع، بشكل يمنع أو يحد من إمكانات التنمية الحقيقية، وذلك لخوف هذه الأسر من أن تزعزع هذه التنمية الترتيبات والعلاقات الاجتماعية المتخلفة التي تضمن لهذه الأسر الحاكمة استمرار استئثارها بمصادر القوة والثروة في المجتمع. كما أن الرخاء والازدهار اللذين ولدهما الدخل من النفط، هما في الحقيقة رخاء وازدهار ظاهريان سطحيان، لأنهما اعتمدا على الإنفاق الحكومي من دون أن يصاحب هذا الانفاق توسيع للقاعدة الإنتاجية في الاقتصاد. وقد اعتمد الازدهار الاقتصادي على طفرات تدفق عائدات النفط . ولذلك، فبمجرد أن تراجعت عائدات النفط هذه بدأت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بالتراجع، وظهرت عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة. ولم يعد هناك مجال للتوسع الإضافي أمام الاقتصاد المحلي في بلدان الخليج .

وإذا استمرت الأوضاع الحالية، فإن الموقف سيزداد تأزما ، وذلك لأن الأزمة في اقتصاد والسياسات الاقتصادية في بلدان الخليج هي أزمة بنائية ذات جذور عميقة في صلب النظام الاقتصادي. فهي ليست أزمة مبنية على انهيار أو انخفاض أسعار النفط ، وإنما هي أعمق من ذلك بكثير. ومن الممكن طبعا تستمر الأسر الحاكمة بالتمويه على هذه الحقيقة، بإبقاء معدلات الإنفاق الحكومي عالية، عن طريق زيادة العجز في الموازنة العامة والسحب من الاحتياطي العام (وفي بعض البلدان عدم إعلان موازنة عامة بالمرة)، ولكن ذلك لن يجعل الأزمة تختفي. والأزمة البنائية التي نتكلم عنها ليست اقتصادية فحسب، وإنما هي أيضا اجتماعية وحضارية.

إن الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة الـــذي تمارســـه الأســـر الحاكمة، يخلق سدا يغلق الحراك الاجتماعي مما سوف يؤدي بمرور الزمـن إلى زيادة الاحتكاك بين طبقات وشرائح المجتمع المستأثرة بالثروة والســلطة من جهة والمتضررة من هذه السدود والانغلاق من جهة أخرى. فإن أخذنـــا تركيبة الحكومات والفئات العليا من البيروقراطية الحكومية، وجدنا أنه علـى الرغم من أن الأسماء تتغير بين حين وآخر، إلا أن التوظيـــف فـــي هـــذه المناصب يتم من فئات معينة لا تتجاوز حدود الأسرة الحاكمة، وبطانتها مـن كبار التجار، وبعض أبناء الطبقة الوسطى الذين ينتمون إلى أســـر عرفـــت بعلاقاتها الوطيدة، بالأسر الحاكمة. ويقابل هذا المنغلق، منغلـــق آخـــر فـــي القطاع الخاص والمشترك، إذا يحتكر فيه أبناء الأســـرة الحاكمـــة والنخبـــة التجارية، المراكز القيادية وعضوية مجالس الإدارات في الشركات المساهمة أو الشركات الكبيرة التي تملكها عائلة أو مجموعات محدودة مـــن عـــائلات التجار.

إن انتشار التعليم على نطاق واسع في بلـــدان الخليـــج ، وتحســـن مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الدخل، عناصر تؤدي بشكل طبيعي إلـــى ارتفاع مستوى الطموح بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، بحيـــث تصبـــح الرغبة في تحسين الوضع الوظيفي أو ضمان مستوى عـــال مـــن الدخـــل وبخاصة حق المطالبة بمكانة اجتماعية أعلى في سلم اجتماعي جديد، تصبح هذه الرغبة وكأنها حق مكتسب. ولكن أبناء هذه الطبقات يواجهون واقعـــا لا يعترف بهذا الحق، ويواجهون منغلقـــات للحـــراك تمنعـــهم مـــن تحقيـــق طموحاتهم، ويشهدون استئثار الأسر الحاكمة والنخبة من بطانتها بالســـلطة والثروة بشكل مثير، وهذا بطبيعة الحال يولد أوضاعا تولد الضغـــط علـــى النظام السياسي، ويؤذن باندلاع صراع اجتماعي واسع النطاق بين النخـــب الحاكمة وعامة الشعب.

كيف تتعامل الأسر الحاكمة في الوقت الحاضر مع حالة الغليان الحبيس الذي يولده الركود الاجتماعي لسياساتها ؟ إنها تتعامل معه بتحويل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبعض من الأجهزة الحكومية إلى تضامنيات تمد من خلالها أخطبوط تسلطها إلى المجتمع ،كما أنها تتعامل معه بمزيد من القمع والإرهاب. والمقصود من فكرة التضامنية هو أن جماعة أو قوة اجتماعية تعبر عن نفسها تضامنيا من خلال قادة تعترف بهم الدولة، بحيث تصبح التضامنية امتدادا لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة للضبط الاجتماعي. والعلاقات داخل التضامنية هي علاقات غير متكافئة بين مراكز قوى التضامنية ممثلين في مشايخ وأسرهم وأغنياء القبيلة أو التحالف العائلي، وبين عامة أفراد القبيلة أو التحالفات العائلية . ولذلك تؤدي التضامنيات إلى تعميق علاقات المصالح بين المعازيب (جمع معزب أي الرئيس، رب العمل) والمستفيدين من المنتمين لهذه التضامنيات. والذي يريد أن يترقى في هذه البيئة، عليه أن يجد أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد مراكز قوى التضامنيات ليتبناه، وإلا فليس أمامه من مجال للترقي والوصول إلى المراكز العليا في المجتمع.

ومن أهم مساوئ هذه التضامنيات هو أنها تضعف الولاء السياسي للدولة كأرض وشعب، وتضعف الانتماء الوطني لعامة السكان. فهي تضعف الولاء السياسي، لأن التضامنية تتحول بمرور الزمن إلى أداة ضغط لتحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية. وفي غياب تنظيمات مجتمعية كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والحركات الاجتماعية التي تشجع على الانصهار والاندماج الوطنيين، يتجه المواطنون إلى تحديد علاقتهم بالدولة، ليس عن طريق المواطنة، وإنما عن طريق التضامنية (القبلية أو الطائفية أو الأثنية)

على أساس مصلحي مما يعزز التمايز الطبقي وينشئ بين المواطنين التمييز العنصري الذي تحاربه المجتمعات المتحضرة وترفضه.

وفي تقديرنا، فإن افضل الطرق للخروج من أنفاق الدولة الريعية والتنمية الحجرية، هو السعي لتحقيق المطالب الشرعية التالية:

1 - الحد من استئثار الأسر الحاكمة بمصادر القوة والثروة، وتحديد امتيازاتها وسلطاتها بسلطة النظام والقانون.

2 - إقامة نظام حكم دستوري بصيغة تكفل مشاركة المواطنين في انتخاباته وأحكامه وقراراته.

3 - تحويل السكان من مرتبة الرعاية في جمعيات مصالح ومراتب أسرية وقبلية ليصبحوا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات كما تعرفها المواثيق الدولية.

4 - إخضاع الأعمال الحكومية للسلطات الرقابية والتشريعية لممثلي المواطنين ، واحترام كرامة المواطنين الإنسانية ومنع الاستباحة البيروقراطية للحريات الفردية.

5 - وقف الهدر في الموارد المالية والطبيعية والبشرية وأجراء الإصلاحات الإدارية والاجتماعية الضرورية.

6 - وضع حد للنزيف الذي تتعرض له موارد بلدان الخليج بسبب التسلح العبثي وسيادة القيم العسكريتارية وتضخيم أجهزة الأمن الوقائية.

7 - عدم الاعتماد على القوى الأجنبية عربية كانت أو غربية في حماية الوطن أو الأسر الحاكمة من الأطماع الداخلية والخارجية والثقة في قدرات وإمكانات أبناء الوطن وقدراتهم في الدفاع عن استقلال بلدان الخليج العربية وأنظمة حكمها الوطنية وحماية المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت.

8 - الابتعاد عن الخطط الإجرائية ذات الصبغة الإعلامية واتباع التخطيط الاستراتيجي والأساليب العلمية والموضوعية لتحقيق

التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية. فسكان بلدان الخليج العربية جذورهم سامية وقد أوصلوا للبشـــرية ثـــلاث ديانات سماوية، وأثروا الحضـــارات الإنســـانية بصنـــع ونشـــر الحضارة العربية والإسلامية، ويوجد بين دفتـــي الخليـــج العربـــي والبحر الأحمر كنوز من المعارف العلمية والثقافية والفنية ما يمكنهم من خلق هوية ويحررهم من القيام بالأدوار الهامشية وينقذهم مـــن مآسي التبعية للشعوب الآرية التي فرضتها عليهم الدولة الربقية.

المراجع العربية والأجنبية

د. سعد الدين إبراهيم وآخرون:(المجتمع والدولة في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1988.

د. غسان سلامة:(المجتمع والدولة في المشرق العربي) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1987.

د. خلدون حسن النقيب:(المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1989.

د. خلدون حسن النقيب:(الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1991.

ابن منظور:(لسان العرب) دار الكتب العلمية – بيروت 1992.

د. محمد عمارة:(السلفية) موسوعة الحضارة الإسلامية دار المعارف للطباعة والنشر – سوسة – تونس 1994.

William Evans Smith:(Persian Gulf States) country studies, Area handbook series, Secretary of the Army U S A 1984.

Helen Chapin Metz:(Saudi Arabia) country study, Area handbook series, Secretary of the Army U S A 1984.